

خلل السياسة النقدية والمالية في الدول الريفية واثره في ظاهرة الركود التضخمي العراق نموذجا

سعود غالي صبر¹ ونيكار جبار عزيز¹ ونبهز حمهرشيد عمر²⁻¹

¹ قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، اقليم كردستان ، العراق
² قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، كردستان، العراق

يهدف الى محاولة للاجابة على هذاالسؤال من خلال توظيف شتى المجالات التي دارت حولها نظريات الركود التضخمي والتي ظهرت منذ اواخر الثمانينات .

سنحاول في هذا البحث تفسير الكيفية التي تؤثر فيها السياسة المالية والنقدية على الركود التضخمي . ونبدأ أولاً بتلخيص نظريات الركود التضخمي في أكثر المجالات الحاحاً وتفسيراً لظاهرة ونعرض ثانياً التفسيرات الممكنة لتفشي الظاهرة في الاقتصاد العراقي من خلال عدة اتجاهات ومنها . تدهور اساليب توظيف المال العام ، وضعف مستوى الانتاجية ، العزوف عن الاستثمار من قبل القطاع الخاص ، وثالثاً ابراز التفسيرات الاقتصادية الواقعية وهي تدهور مستوى العلاقات الاجتماعية وضعف الترابط بين القطاع العام والخاص ، انعدام مستوى استقرار الاسعار ضعف الاستقرار المالي .

لقد دأب الاقتصاديون منذ فترة ليست بالقصيرة على الاستمرار في تفحص عدد كبير من التفسيرات القوية لظاهرة الركود التضخمي مستخدمين مجموعة من الوسائل و المعطيات تنطبق في اغلب الاحيان ، على الدول المتقدمة صناعياً و الدول في طريق التحول . لكن بعض تفسيراتهم تعد ناقصة لعدم انطباقها على الاقتصاد الريعي ، الا انها مع ذلك تتضمن نتائج نظرية هامة تساعد الباحث لتفسير الظاهرة المراد دراستها. تحاول الدراسة اثاراً ثلاثة اسئلة :

هل هناك ترابط بين العوائد النفطية و الركود التضخمي في الدولة الريفية؟

هل يمكن توسيع الفرضية قطاعياً و تحويلها نحو مدى تأثير خلل السياسة المالية والنقدية في تفشي الظاهرة.

اذا كان الركود التضخمي يجبط التنمية ، فما هي الآليات السببية التي يتحقق من خلالها هذا الاحباط ، وما هي الآليات لمواجهتها لمعالجة ظاهرة الركود التضخمي.

المستخلص:

من المتعارف عليه في علم الاقتصاد بان السياسات الموجهة لمعالجة الاحوال الاقتصادية المختلفة تشكل كل لاينجزء. بينما تعتبرها السلطات العامة وخاصة في الدول النامية والريفية منها على الخصوص ، حالة عائمة ومنها ظاهرة ترابط التضخم والبطالة ، ففي كثير من الاحيان توجه السلطات العامة قدراتها وجهودها على احد الظاهرتين متناسية الاخرى او معالجتها ليس بنفس الاسلوب والشدة .

لقد كانت السياسات الاقتصادية بشكل عام والسياسة المالية الموجهة لمعالجة الركود التضخمي أكثر تردداً وقصيرة المدى ، اذ تلجأ السلطات العامة الى توسيع الاستهلاك والاستثمار والذي يدفع بدوره لزيادة الطلب على النقود لاغراض المعاملات، لكن بعد فترة قصيرة يدرك الافراد بان احتفاظهم بالنقود يجلب عليهم مزيداً من الخسائر كنتيجة منطقية لارتفاع معدل التضخم مما يدفع الافراد التخلص من النقد السائل ومبادلتها باشكل الثروة الاخرى وعدم توجيهه الى الاستثمار وبالتالي تفشل قدرة السياسة النقدية والمالية الحكومية في معالجة الركود التضخمي وتخسر معركة اعادة تدوير ثروات الافراد في النشاط الاقتصادي .

الكلمات الدالة: السياسة النقدية، السياسة المالية، الدولة الريفية، الايرادات النفطية، الركود التضخمي.

المقدمة:

تمة سؤال اساسي ينطلق منه البحث الا وهو ما مدى قدرة السياسة المالية والنقدية لمعالجة الركود التضخمي في الدولة الريفية . لقد ورد هذه السؤال مراراً وتكراراً في الاقتصاد العراقي على مدى العقود المنصرمة لكن لم يجد الاجابة الكافية . فهذا البحث

مشكلة البحث :

جدول (1) نسبة الانكشاف الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للسنوات (2007-2014)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الانكشاف	89.4	74.4	71.4	67.4	73.3	55.2	53.6	39.2

المصدر:

- 1-جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية للدائرة العامة للاحصاء، اعداد متفرقة.
- 2-الزبيدي، حسن نصيف، (2012) ثلاثية النفط و التنمية والديموقراطية في العراق، مركز العراق للدراسات.

ان محاولة التزام الحكومات المتعاقبة في تحقيق الاهداف (الاستخدام التام، استقرار الاسعار، معدل نمو مرتفع، توازن ميزان المدفوعات) (قدي، 2003:5)، لكن كان الامر في اغلب الاحيان خارج قدرتها في تحقيق تلك الاهداف دفعة واحدة لارتباطها بعوامل خارجية مرتبط بأسعار النفط العالمية، فضلاً عن امكانية ظهور تتابع بين التضخم والبطالة في حالة اذا تم توزيع العوائد النفطية بطريقة تضخمية قد يضر بالنمو في المستقبل ويحصل العكس اذا تم توجيهه نحو الاستثمار الانتاجي فان القدرة الانتاجية التي يتم خلقها تمهد الطريق نحو النمو في المستقبل ومواجحة الركود التضخمي. اما في حالة انخفاض العوائد النفطية، فان ذلك يرفع باتجاه توزيع العوائد بطريقة انكماشية مما يخلف الركود التضخمي. حاول العديد من الاقتصاديين تحليل دور السياسة المالية في الاقتصادات الريعية، باخذ جوانب الملامح النائمة لهذه السياسة وانعكاساتها لمواجهة الركود التضخمي بتجاوزها الرؤية التقليدية المعتمدة على رصيد موازنة البنود الى دور رصيد الايرادات خارج مردود الصادرات النفطية عند رسم سياسة الموازنة، اعتماداً على فرضية ان السياسة المالية في البلدان الريعية هي سياسة افراق مفرط في حالة ارتفاع عائد الصادرات النفطية وهي سياسة تضخمية بطبيعتها وفي حالة تخفيضه، فانه يمكن توقع نتائج عكسية تتجسد في الركود الاقتصادي.(قدي، 2003، 5).

ب-ايرادات النفط واختلالات الاقتصاد الكلي

تواجه الدولة النفطية الريعية تحديات فريدة من نوعها، تنبع من كون الايرادات النفطية تتميز بخصائص كالتالي:

- 1-ايرادات قابلة للنضوب
- 2- تخضع للتقلبات بسبب عدم الاستقرار اسعار النفط الخام في السوق الدولية
- 3-تتميز بعدم اليقين
- 4-ذات مصدر خارجي.

وتطرح مسألة نضوب خزين النفط الخام غير المستخرج مشاكل معقدة تتعلق بمدى استدامته وتخصيص موارده بين الاجيال كما ان عدم اليقين المرافق للعوائد النفطية وتقلها بين الحين والآخر يعقد مسار ادارة النشاط الاقتصادي الكلي وعلى الخصوص التخطيط للسياسات النقدية والمالية بسبب خضوع تلك السياسات للخصائص انه الذكر على المدى القصير وقد تمتد اثارها كذلك على المدى الطويل.

شهد الاقتصاد العراقي بصفته الريعية وبشكل متكرر، بروز ظاهرة الركود التضخمي وهذا يعكس بالضرورة التقلبات في العوائد النفطية والتي تلعب دوراً مهماً في حدوث اختلالات في السياسة المالية والنقدية تساعد في تغذية ارتدادات عكسية تجاه الركود التضخمي .

فرضية البحث :

هناك علاقة طويلة الاجل بين حجم العوائد النفطية وظاهرة الركود التضخمي تتسبب في استقرار الظاهرة واربك الاوضاع المالية والنقدية وتعقد اساليب الحلول المطروحة .

اهمية البحث :

تنبع اهمية البحث في تقصي العلاقة بين حجم العوائد النفطية وظاهرة الركود التضخمي في الدولة الريعية وعلى الخصوص في الاقتصاد العراقي .

هدف البحث :

تسليط الضوء على ظاهرة الركود التضخمي في اقتصاد دولة ريعية ومدى تأثيرها بالتغيرات الحاصلة في العوائد النفطية .

منهجية البحث :

أستخدم الباحثون الاسلوب الوصفي التحليلي المستند على الاستنتاج والاستنباط .

اولاً/ اثر الايرادات النفطية على السياسيين وبروز الركود التضخمي**أ-مفهوم الدولة الريعية:**

ايرادات الثروة النفطية هي مجموع الاموال التي تجنيها الدولة من صناعة النفط الاستخراجية او التكريرية، وتوصف ايرادات الثروة النفطية باعتبارها ايرادات طبيعية بانها ريع لانها دخل تم الحصول عليه من الموارد الطبيعية، ولايدل الريع بمد ذاته على خلل اقتصادي في الدولة، بل بالعكس من ذلك امتياز لها، والذي يعد خلافاً اقتصادياً وان تكون الدولة ريعية فالمشكلة اذن تتجسد في الاهمية النسبية التي يمثلها هذا الريع بالمقارنة مع بقية المصادر الايرادات الاخرى.(راهي وعلي، 2015، 50) ويشير مفهوم الدولة الريعية الى سلوك لفترة تحصل على نصيب من الناتج دون ان تكون لها مساهمة او مسؤولية خاصة في تحقق هذا الناتج(الزبيدي، 2012، 55).

وتعد ريعية الاقتصاد العراقي من اهم التحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية، اذ تساهم تقديرات النفط الخام النسبة الاكبر في توليد (GDP)، وهذا الامر يؤدي الى الانكشاف الاقتصادي لعالم الخارجي وبدرجة عالية كنتيجة طبيعية لتدني مساهمة القطاعات السلعية غير النفطية في توليد (GDP) (فارس، 2016، 24). ان بلوغ مؤشر نسبة الصادرات الى (GDP) (25%) فأكثر يعد مؤشراً للانكشاف التجاري، بينما ارتفاع مؤشر نسبة الاستيرادات الى (GDP)(21%) فأكثر تدخل الدولة ضمن منطقة الانكشاف.

ثانياً/ خلال السياسة النقدية واثراً على الركود التضخمي يشير مصطلح السياسة النقدية الى جميع الاجراءات التي تتخذ من لبن البنك المركزي بغية التأثير في مقدار توافر واستخدام النقد والائتمان فضلاً عن الاقتراض الحكومي وتركيب الدين العام ، وبذلك فان مهمة السياسة النقدية هي الرقابة والسيطرة على كمية العملة المصدرة وعرض الائتمان المصرفي ، والسياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي (التي تشمل السياسة المالية والدين العام) الذي يعبر عن العمليات المتعلقة بتحديد جميع انواع الاصدارات كافة والخاصة بالقروض الحكومية واجالها واسعار الفائدة وان من اهم اهداف السياسة النقد هو استقرار الاسعار واستقرار اسعار الصرف وتلبية المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي والتحكم في دائرة التقلبات وكذلك تحقيق مستوى عال من الاستخدام ومعدلات مناسبة للنمو الاقتصادي ومواجهة الركود التضخمي(جياس ومحمد:2016).

تمثل السياسة النقدية في العراق بعد 2003، في ضبط العرض والطلب على النقود بطريقة تسمح بتحقيق التوازن المالي -النقدي من خلال مجموعة من ادوات السياسة النقدية ، بما يتماشى مع الناتج المحلي الاجمالي بدون السماح لبروز ظواهر التضخم والبطالة وقد تم تحديد الاطار القانوني والمؤسسي للسياسة النقدية في العراق بالقانون رقم 56 لسنة 2004، ويعمل البنك المركزي العراقي تماشياً مع الاهداف السالفة الذكر على تعزيز التنمية المستدامة واتاحه فرض العمل وتحقيق الرخاء الاقتصادي في العراق.

ثالثاً/ اثر الايرادات النفطية على السياسة النقدية

ان التبعية القوية تجاه العوائد النفطية وتقلب اسعار النفط في السوق الدولية وعدم التاكيد الذي تكثفها يجعل من ادارة السياسة النقدية في العراق امر صعباً، بمعنى اخر تساهم حصة الايرادات النفطية في زيادة عرض النقود نتيجة اعتماد الاتفاق العام بشكل كبير على تلك الايرادات وبما ان السياسة المالية تتماشى مع حجم الايرادات التي تأتي من الصادرات النفطية ذات الطبيعة المتقلبة فان تغير الدخل النفطية يؤدي الى تقلبات في العرض النقدي ان لم تكن هناك سياسات نقدية - مالية مسبقة ، وهذا التنسيق بين السياسة النقدية والمالية يبقى المفتاح الرئيسي لحل مشكلة تقلب السيولة الناتج عن تقلب العوائد النفطية لان السلطات النقدية لاتستطيع لوحدها ادارة فائض او انخفاض السيولة بطريقة فعالة ومنع الآثار السلبية لتلك العوائد على عرض النقود ومعدل التضخم الا اذا لعبت السياسة المالية دوراً في ضبط الاتفاق العام ، لقد احتاج العراق عدة سنوات من البطالة ، كي يتم تخفيض معدل التضخم ، لكن يبدو كذلك ان المستوى المرتفع والدائم من البطالة لا بد منه للمحافظة على استقرار الاسعار وهو امر يعد اهن الشرين.

يمكن بيان انعكاسات التغيرات في العوائد النفطية على المتغيرات الاقتصادية والمالية من خلال التمعن في الآثار التي ترتبت على تلك المتغيرات عند حصول تقلبات في العوائد النفطية وتعد الاعوام(2014-2017) مؤشراً واضحاً على انعكاسات انخفاض العوائد النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية بما فيها المتغيرات المالية والنقدية.

ان طغيان خصائص الإيرادات النفطية لاتوفر معلومات كافية حول مدى وسرعة التعديل للاختلالات بمعنى اخر طول الوقت المطلوب كي تتمكن السياسات النقدية والمالية ان تخلق التوازن بعد حدوث الاضطراب في السوق النفطية الدولية ، اضافة الى ذلك كلما كان الاضطراب في سوق النفط الخام كبيراً كلما كان الزمن المستغرق لاعادة التوازن اطول.

ان الاثر المترتب على الارتفاع او الانخفاض في إيرادات الثروة النفطية هو ارتفاع الاتفاق الحكومي او انخفاضه الذي يؤدي الى انتقالات في منحى الطلب الكلي نحو الاعلى و الى اليمين او الى الاسفل والى اليسار ومن ثم ارتفاع و انخفاض نقطة التوازن (بافتراض ثبات العرض الكلي) ، ووفقاً للنظرية الاقتصادية الكلية في التوازن فان ذلك سيقود ليا الى ارتفاع او انخفاض الطلب على النقود وبالتالي ارتفاع او انخفاض نقطة التوازن التي يمثلها سعر الفائدة . فاذا افترضنا ارتفاع العوائد النفطية فانها تزيد من ارتفاع الطلب وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي على النقود والذي بدوره يرفع سعر الفائدة ، ارتفاع سعر الفائدة هنا سيؤثر على حجم الاستثمارات لدى القطاع الخاص بينما تزداد مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص ويستحوذ القطاع الحكومي على مجمل الاتفاق بشقية التشغيلي والاستثماري وعلى اثر ذلك ازدياد الطلب على النقود فيعمل البنك المركزي الى رفع سعر الفائدة مما يحجم من الاستثمار الخاص و خلقت العوائد النفطية القواعد الاولية لظاهرة الركود التضخمي.(انظر ، راهي و علي ، 2015: 50-51 مصدر سابق).

ان الذي يفاقم المشكلة أكثر على الاقتصاد العراقي هو ان هذا العجز يوضع على كامل الاتفاق الاستثماري وليس على كاهل الاتفاق الاستهلاكي، وبشكل عام على كاهل الاتفاق التشغيلي والذي تشكل النفقات الحاكمة الجزء الاهم منه مما يؤدي الى انخفاض نسبة الاستثمار وهذا يؤدي الى تراجع عمليات البناء و الاعمار والتاكيد على المشروعات الانتاجية و الاستثمارات الجديدة.

ج-خطر حساسية سعر النفط

خطر سعر النفط والذي يعرف بانه التذبذب الحاد والسرير وغير المتوقع في اسعار النفط الخام التي تؤدي الى صعوبة السيطرة على استقرار السياسات الاقتصادية للدولة (راهي، 2015 : 56) حيث يخسر العراق أكثر من مليار دولار سنوياً مع كل هبوط في اسعار النفط الخام الذي يصدره مقدار دولار واحد فقط، وهذا ينجر اوتوماتيكياً كثر سيء على الموازنة العامة (James, A. 2001:3) الذي ظهر جلياً على الموازنات العامة بعد منتصف(2014).

فهناك دلائل على ان اسعار النفط الخام تخضع دورياً لصدمات دائمة وبالتالي فان الاتفاق الحكومي باعتداده على اعتبارات الاستدامة غير ان ذلك يجب ان يترجم بكل حذر لان الثروة ذاتها غير معروفة معرفة أكيدة والحقيقة هناك العديد من العوامل التي تقود الى عدم يقين كبير حول الثروة النفطية بما فيها عدم اليقين حول توافيق الصدمات المستقبلية واحتمال انهيار هيكل في الاسعار وعدم اليقين حول قيمة وكمية وسهولة استخراج احتياطي النفط.

الاسمي او معدل نموه وما يمكن لهذه الصدمة ان تحدثه في التوازن الاقتصادي والصدمة النقدية في الاقتصادات الريعية تحدث عندما يكون الاساس النقدي خارج سيطرة البنك المركزي لانه سيعتمد بشكل كبير على الايرادات الريعية (الايرادات النفطية) التي تحصل عليها الحكومة وسيكون الاساس في الصدمة من خلال استبدال الايرادات المقومة بالدولار باصدار العملة المحلية مزودا الحكومة بما تحتاجه من اموال لمواجهة نفقاتها و بالنتيجة النهائية سيكون عرض النقود هو نتيجة النشاط الحكومي و رهن الاسعار العالمية للنفط و كمية استبدال الايرادات النفطية مع البنك المركزي والذي سيقود الى استنتاج مثير للاهتمام وهو ان مصدر الصدمات النقدية للدولة الريعية سيكون خارجي بشكل تام او بشكل كبير وعوامل تحديده هي اسعار السلعة الرئيسية للبلد الريعي وهي النفط الخام في العراق (حمدان، 2017: 38-39).

في العراق لا يمكن السيطرة على عرض النقد من قبل السلطة النقدية طالما ان تمويل الاتفاق الحكومي يجري عن طريق زيادة الاساس النقدي (صافي الموجودات الاجنبية+صافي الائتمان المحلي) للبنك المركزي. وعندما يكون اسهام الدين على الحكومة كبير في الاساس النقدي (يقال ان المؤسسة تتهن عليها المالية العامة لنا لا يستطيع البنك المركزي التحكم بالاساس النقدي لانه لا يمكن من تفادي تراكم الموجودات الاجنبية لديه والآخر محكوم بالموارد النفطية (www.iier.org.lilu www.iraqieconomists.net.plod files

-تنقيد الايرادات واثرها في ظاهرة الركود التضخمي

لنا فان تنقيد الايرادات النفطية والتي تشكل أكثر من 90%، من اجمالي إيرادات الدولة واتفاقها داخل الدولة يعمل على رفع الاصدار النقدي تبعاً لذلك كما يمكن الاستعانة بمؤشر معامل الاستقرار النقدي لبيان تفشي ظاهرة الركود التضخمي حيث وصلت بالمتوسط الى (4.59%) للسنوات (2007-2010) كما يظهر ذلك الجدول (3).

جدول (3) معمل الاستقرار النقدي في العراق (2007-2014) مليار دينار العراقي

السنوات	معدل النمو	GDP بالاسعار الثابتة	معدل التغير %	الاستقرار النقدي
2007	21721	111.4	---	---
2008	28190	120.0	7.5	22.3
2009	37300	124.7	4.1	28.2
2010	51743	132.7	6.5	32.2
2011	26616	142.6	7.5	13.5
2012	63736	161.1	13.9	-12.1
2013	73831	173.3	6.6	9.2
2014	72691	169.6	-2.1	-3.6

مصدر: بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، للسنوات (2007-2014)

لغرض معرفة احد مظاهر الركود التضخمي يمكن ان تقارن بين معدل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة وبين معدلات نمو عرض النقد بالمعنى الضيق، فاذا

ويلاحظ من الجدول (2) انخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي، وانخفاض مكونات الموازنة العامة حيث تآثرت تلك المكونات نتيجة استجابتها العالية للتغيرات في العوائد النفطية. لقد انخفضت التخصيصات الاستثمارية بشكل كبير منذ عام (2008) لارتباط تلك التخصيصات بمورد مالي غير مرن يتأثر بسياسات الدول المستهلكة للطاقة وما تتعرض له الدول المستوردة للنفط الخام. بينما انعكس انخفاض الصادرات النفطية على التغيرات النقدية ومنها.

-انخفاض اجمالي الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي.

- تراجع الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي

- انخفاض مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية من وزارة المالية (ثوبيني، 2012: 353).

الجدول (2) عرض النقد m1 ومكوناته ومعدلات نموه المدة (2003-2014) مليار دينار العراقي

السنوات	عرض النقد m1	معدل النمو m1	GDP بالاسعار الثابتة	معدل التغير %	الاستقرار النقدي
2007	21721	40.5	111.4	---	---
2008	28190	29.8	120.0	7.5	22.3
2009	37300	32.3	124.7	4.1	28.2
2010	51743	38.7	132.7	6.5	32.2
2011	26616	21.0	142.6	7.5	13.5
2012	63736	1.8	161.1	13.9	-12.1
2013	73831	15.8	173.3	6.6	9.2
2014	72691	-1.5	169.6	-2.1	-3.6

المصدر: اعداد متفرقة من النشرة الاحصائية السنوية، قسم الاحصاءات النقدية والمالية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

معدل الاستقرار النقدي= معدل نمو عرض النقد - معدل نمو GDP الحقيقي

تساهم العوائد النفطية في خلق التضخم غير المتوقع، فالزيادة او النقصان في تلك العوائد تدفع بارتفاع مستوى الاسعار واعادة توزيع الدخل الحقيقي و الثروة في حدها الاعلى وتتضرر مصالح الافراد الذي ستزيد دخولهم بمعدل اقل من معدل ارتفاع الاسعار و يكسب الافراد الذي تزيد دخولهم بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الاسعار، وهذا الوضع اقرب الى مفهوم التضخم غير المتوقع الذي اشار اليه ايجدمان (ايجدمان 1999: 372- 373) والناتج عن الصدمة النقدية وتنقيد الايرادات النفطية.

- الصدمة النقدية واثرها في ظاهرة التضخم الركودي

تعد الصدمة النقدية احد اهم المتغيرات المفاجئة في عرض النقود او مجموعة المتغيرات النقدية في الاقتصاد الريعي و الصدمة النقدية تعني التغير غير المتوقع في عرض النقود

2-تخصيص النسبة الاقل من النفقات العامة الى النفقات الاستثمارية فضلاً عن ذلك لم يتم توجيه النفقات الاستثمارية نحو المنافذ التي تساهم في خلق الارضية المناسبة للتنمية المستدامة لمواجهة الركود التضخمي.

تتضمن النقاط السابقة والمعطيات الرقمية في الجداول (1، 2 و 3) اشارة واضحة لخلق وفرة نقدية نتيجة تخصيص الايرادات الربعية في الموازنة الا ان هذه الوفرة قد تزامنت مع ضعف واختلال السياسة المالية والنقدية وامتصاصها من قبل الجهاز الانتاجي ضعيف المرونة مما اضعف قدرة تلك الوفرة المالية من توسيع القاعدة الانتاجية للتاثير على العرض السلعي ايجابياً وتوسيع مجالات التشغيل لمواجهة الركود التضخمي ، هذا الوضع ادى الى تآكل الثروة النفطية دونما ان تقابل ذلك استثمار حقيقي لهذه الثروة (الذبحاوي، 2017: 141 مصدر سابق).

ان اعتماد الموازنات العامة في العراق على المنهج التقليدي افقد القائمين عليها الرؤية التخطيطية السليمة ، فضلاً عن التدخلات السياسية بطريقة (الاجتهاد) ولدت باستمرار ضغوطاً ركودية – تضخمية.

خامساً الاختلالات التي تواجه السياسة المالية في العراق

1-ضعف النظام الضريبي واما يتضمنه من قرارات وقوانين واجراءات صاحبها تراخي في تحصيل الايرادات الضريبي مما جعل هذه الاخيرة غير فعالة في اداء دورها.

2-يعد اسلوب التمويل بالعجز أكثر الاساليب استخداماً لمواجهة ازمت الحكومات المختلفة بالجوء الى الاقتراض من الجهاز المصرفي مما دفع بزيادة مفرطة في عرض النقد 3-تفتشي ظاهرة الركوب الجاني من خلال تقديم الدولة السلع العامة (او السلع الاساسية) بأسعار مدعومة.

4-تميزت السياسة المالية في العراق باتجاه تسييس الاتفاق العام وزيادة الطلب السياسي على الربيع الذي كان يفني بمتطلبات السلطة السياسية وتقوية اركانها (الذبحاوي، 2017: 135 مصدر سابق)

5-ملازمة حالة اللايقين للسياسة المالية المرتبطة بتقلبات حجم الصادرات واسعار النفط الخام في السوق الدولية وبالتالي الموارد المالية، هذا الامر يجعل السياسة المالية تستند الى مورد مالي لا يمكن التنبؤ بتطوراته المستقبلية (الذبحاوي، 2017: 128 مصدر سابق)

6-استهدفت السياسة المالية في العراق توازن الموازنة دون استهداف تقوية النشاط الاقتصادي ولم تكن تماماً موجهة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي المقاوم للركود التضخمي.

7-نتيجة الوفرة المالية التي خلقها الربيع النفطي فان الموازنات العامة كانت ولا تزال تابعاً للتغيرات في ظروف الاقتصاد العراقي وكان من المفروض ان تكون السياسة المالية قائدة وليس منقادة للتغيرات الاقتصادية.(نعمه:2016: 141-142) وهذا يدل دلالة واضحة على ان عجز الموازنة العامة في العراق يعود الى مجموعة من الحوائص ومنها:

1-تعتمد على الايرادات النفطية
2-يشكل الاتفاق الاستهلاكي نسبة عالية بما يشير الى ان وصف الاداء الحكومي بانه استهلاكي.

نما عرض النقد بمعدلات تفوق معدلات نمو (GDP) خاصة الحقيقي ، فان هذا الامر يشير بوضوح الى الركود التضخمي اي ان الاستثمار و التشغيل اقل من حاجة الاقتصاد الفعلية ، وبالتالي فان عرض النقود تفوق على (GDP) الحقيقي سيدفع باتجاه ارتفاع المستوى العام للأسعار وكما واضح من ارقام الجدول(3) ان عرض النقد فاق (GDP) سواء الاسمي ام الحقيقي من هنا فان الامر يدل دلالة واضحة على تفتشي ظاهرة الركود التضخمي في العراق (انظر: اساعيل ، وهادي ، 2010، 7- 8)

رابعاً اثر الايرادات النفطية في اختلال السياسة المالية

تتضمن هذه الفقرة محاولة معرفة دور ادوات السياسة المالية عبر الموازنات العامة للدولة كونها تمثل الحاضنة الاساسية لعناصر وادوات السياسة المالية والمحرك الرئيسي لتفعيل هذا السياسة بهدف حشد وتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات الانتاجية لتحقيق زيادة معدل النمو الاقتصادي والتخلص من ظاهرة الركود التضخمي.(عبيد، 2016)

تسبب التقلبات في العوائد النفطية بعدة اختلالات على المستوى المالي والنقدي:

1- صعوبة استقرار الثقة وتبعاً لذلك ضعف في الاستقرار المالي والنقدي والذي يضغط عملية الاستثمار نتيجة عدم امكانية التنبؤ بربحية المشروعات مما يعني ان معظم المشروعات الاستثمارية طويلة الاجل تعتمد على التقلبات بأسعار النفط الخام.

2- اضعاف قدرة السلطات العامة في توظيف الموارد غير النفطية وتقديم الحوافز لصانعي القرار الخاص حتى يتصرفوا بفعالية ورفع مستوى مساهمتهم في استثمار الموارد المحلية وتحويلها الى سلع تقلل من الضغط على القطاع الخارجي للاقتصاد الوطني(الذبحاوي، 2017: 140).

لقد نشأت اختلالات في السياسة المالية العراقية لارتباطها بتفوق تيار المورد الريعي الوحيد الا وهو تصدير النفط الخام ، ان صعوبة المهمة التي تقع على عاتق السياسة المالية لمواجهة الركود التضخمي ، جعلها تدخل في دائرة التناقض بين محاولة تحقيق الكفاءة الاقتصادية في مواجهة ظاهرة الركود الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل ، كما ان تركيزها في اغلب الاحيان على النفقات التشغيلية افقده القدرة على توظيف المال العام في النفقات الاستثمارية وتبعاً لذلك افقدها الكفاءة الكافية لبناء اقتصاد ريعي يحقق التنمية الاقتصادية والاستدامة المالية، لذا يمكن القول ان السياسة المالية كانت ولا زالت عاجزة عن مواجهة اسباب الركود التضخمي نتيجة اعتمادها ريع توقيعي يدخل عنصر الاساس في مكونات الايرادات العامة.

ان نظرة متفحص لمكونات الموازنات العامة تكشف الدور الخطير للسياسة المالية الحكومية في تهينة الارضية المناسبة لبروز ظاهرة الركود التضخمي من مسارين:

1-تخصيص النسبة الاكبر من النفقات العامة الى النفقات التشغيلية (رواتب واجور ومخصصات...الخ) دون تخفيض معدل البطالة ورفع معدل البطالة المقنعة.

الاسعار وهو دليل على انتهاء العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة (جدول 5). (الاسدي وروضان، 2014، ص 288 مصدر سابق)

الجدول (5) معدل البطالة ومعدل النمو GDP بدون النفط في الاقتصاد العراقي للمدة (2007-2014) مليون دينار

السنوات	معدل البطالة	GDP بدون النفط	معدل نمو GDP بدون النفط
2007	11.7	27999.4	-2.66
2008	13.3	28920	3.29
2009 ^{3t}	14	31252.2	8.06
2010	12	34044.6	8.94
2011	8	36988.9	8.65
2012	12	41541	12.31
2013	18.7	44560.1	7.27
2014	18.9	41586.1	-6.67

المصدر: وزارة التخطيط النشرات الاحصائية لسنوات (2007-2014) نقلاً عن اطروحة دكتوراه اسراء عبد الرحمان 2016 .

شهد الاقتصاد العراقي لحد عام 2003 الكثير من المشاكل الاقتصادية الناجمة عن تحول الصدمة والمتمثلة باستئثار الفساد المالي والاداري متجه للفوضى الاقتصادية والانفتاح غير المنضبط وارتفاع مستويات البطالة والمزيد من الاعتماد على الربيع النفطي، مما زاد من حدة المشكلات حيث جاءت برامج التحول متزامنة مع انهيار النظام السياسي، الا ان الخطى الاصلاحية يمكن لها ان تحقق نتائج ايجابية فيما لو اعتمد الاسلوب التدريجي متضمن للاصلاحات الجذرية و جميع مؤسسات الدولة واعتماد دولة الرفاهية الذي يقوم على اساسها الشراكة الثلاثية بين الحكومة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني .

لقد ادى انخفاض العوائد النفطية بعد منتصف عام 2014 وحتى الربع الثالث من عام 2017، الى نقص في السيولة بعد ان كان هناك فائض في السيولة للاعوام 2012، 2013 ومنتصف 2014 .

وهذا يؤكد على ان القطاع المصرفي العراقي غير قادر على التحكم بتوفير افضل شروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني لصعوبة التنبؤ بالمسار الزمني المستقبلي للعوائد النفطية والمتغيرات الاخرى . (البنك المركزي العراقي، اعداد متفرقة)

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية اعاقت نموه وترجع تلك الاختلالات في جزء كبير منها الى انه اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة اساسية على الربيع النفطي وهذا الامر مرتبط باسعار باسعار الصادرات النفطية التي تحكمها عوامل السوق العالمية للنفط والتي تتعكس على ايرادات الموازنة وبرامج استثمارية . (داود ولطيف، 2017: 364) ويتحقق النمو الاقتصادي المدفوع بزيادة الطلب الكلي جراء توسع في الاتفاقيات الحكومية

3-انها موازنات عجز واسبابها كثيرة لكن اغلبها مرتبط بجانب الاتفاقيات العام . حيث هناك اتفاق ضخم على الجانب الامني وذلك بسبب الظروف الامنية فضلاً عن تزايد النفقات الحاكمة والنفقات الاخرى مما يؤكد عجز الموازنة العامة كما يبين ذلك الجدول (4) .

الجدول رقم (4) النفقات والايرادات العامة للسنوات (2007-2016) (مليار دينار)

السنوات	النفقات الجارية 1	النفقات الاستثمارية 2	الدققا العام 3=	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة 4=1/3	الايرادات النفطية 5	الايرادات العامة 6	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة 7=6	عجز او الفائض 8
2007	39.1	12.7	51.8	0.76	39.1	42.1	0.93	-9.7
2008	61.3	25.3	86.6	0.71	73.0	80.5	0.91	-6.2
2009	54.2	15.0	69.2	0.78	43.1	50.4	0.85	18.8
2010	61.0	23.7	84.7	0.72	56.1	61.7	0.91	22.9
2011	66.6	30.1	96.7	0.69	76.2	80.9	0.94	15.7
2012	80.0	17.2	97.1	0.68	94.1	102.3	0.92	14.8
2013	83.0	55.1	139.4	0.60	116.4	119.3	0.98	19.1
2014	—	—	—	—	—	—	—	—
2015	78.2	41.2	119.4	0.66	78.6	94.1	0.84	25.4
2016	80.1	25.7	105.8	0.76	69.7	81.7	0.85	24.2

المصدر: الارقام بالاعتماد على الموازنات السنوية المنشورة بالوقائع العراقية .

سادساً/ العلاقة بين المرض الهولندي والركود التضخمي في السولة الريعية

يعاني الاقتصاد العراقي من ظاهرة المرض الهولندي والذي يقصد به الانتعاش الاقتصادي الناتج عن الارتفاع المفاجيء في الدخل والناجم عن ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية مما تجلب هذه الظاهرة اثار سلبية على القطاعات الانتاجية وتدهور انتاجيتها والمرض الهولندي يمكن ايضا في العراق من خلال اثرين هما اثر الموارد واثر الاتفاقيات .(الاسدي وروضان ، 2014 ، ص 40-41) حيث يتلخص اثر الموارد بان ارتفاع انتاجية القطاع النفطي وتبعاً لذلك ارتفاع دخول هذه القطاع ومن ثم جذب عناصر الانتاجية لهذا القطاع والذي يستخدم ايدي عاملة قليلة مقارنة بالقطاعات الاخرى حيث ينعكس اثر الاهتمام بالقطاع النفطي سلباً على نمو تلك القطاعات وبالتالي اصابتها بالركود . ويتلخص اثر الاتفاقيات ارتفاع مستوى الاسعار مما يعني ان المرض الهولندي يخلق ظاهرة الركود التضخمي المتمثلة بارتفاع البطالة وارتفاع مستوى

$r =$ يمثل نسبة الاحتياطي الى الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية وبما ان المضاعف النقدي يتحدد بكل من نسبة العملة (c) ونسبة الاحتياطي الى الودائع (r) لذا فان التغيرات في المضاعف تنتج عن التغيرات في هاتين النسبتين.

$$\Delta u = \Delta c + \Delta r$$

فالنقد الاساس ويعرف بانه العملة في التداول (خارج البنوك) مضافاً اليها ودائع المصارف التجارية والمصارف المتخصصة لدى البنك المركزي (وتمثل هذه الودائع الاحتياطي القانوني مضافاً اليه الاحتياطيات الفائضة) ، ويحدد نمو النقد الاساس بنمو الموجودات الاجنبية ان مختلف مكونات جانب مصادر النقد الاساس يعكس (السلوك للقطاع الحكومي ، البنك المركزي ، المصارف التجارية ، وتأثير القطاع الخارجي) ويمكن صياغة التغيرات في النقد الاساس كما يأتي :

$$\Delta B = \text{التغيرات في النقد الاساسي}$$

$$\Delta CG = \text{التغيرات في الديون الحكومية}$$

$$\Delta NFA = \text{التغير في صافي الموجودات الاجنبية}$$

$\Delta ML =$ التغيرات في ديون المصارف التجارية (داود ولطيف، 2017: ص392 مصدر سابق)

سابعا/ محاولة معالجة الركود التضخمي في الدولة الريفية

1- تجارب دول في استثمار ايراداتها النفطية

تظهر التجارب (الزويجية ، الاسكا، الكويتية) اسلوب اختيارات الدول والاقليم لادارة ريعها النفطي على المدى الطويل يتم تخصيص وادارة العوائد النفطية بين الحاضر والمستقبل وبين الاجيال لتحقيق التنمية المستدامة.

لقد اوضح سؤ ادارة العوائد الريفية الاقتصاد العراقي بمجموعة من تشوهات الهيكلية وتجذر ظاهرة الركود التضخمي كنتيجة منطقية لفوضى ادارة المال العام الذي تميز سلباً بالاسلوب الارتجالي غير المخطط، حيث لم يتم اولا ربط انتاج وتصدير النفط بحاجة الاقتصاد الوطني ، ثانياً لم يتم ربط الاستثمارات بالقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني (المعموري: 2007: 62)

ثالثاً: لم تستطع الادارة المالية من نقل اسلوب الحكومات بشراء الولاء المجتمعي بتوزيع العوائد النفطية الى اسلوب مجتمع يمول ايرادات الموازنة بمساهمة بدفع الضرائب .

رابعاً: تكريس ايرادات الثروة النفطية لتوفير الوظائف في القطاع العام للارضاء السياسي مما استنزف اموالاً طائلة بدلاً من توجيهها للاتفاق الاستراتيجي. ويبين الجدول (6) تجارب معاصرة لادارة العوائد النفطية.

ينبغي ان يكون : الاتفاق المتجه للداخل = GDP الحقيقي من السلع والخدمات (القابلة وغير قابلة) للتعويض بالمستوردات .

فالانفاق الداخلي يتحدد تقديماً ثم يتعين محتواه الحقيقي بالاعتماد على المستوى العام للاسعار وفق المعادلات الاتية :

$$x + ax + bpy = py \dots\dots\dots 2$$

$$(1+a)x = (1-b)PY \dots\dots \text{ويمكن اعادة تركيب المعادلة}$$

$$(1-b)py + 1 \dots\dots a)x = \text{ويمكن اعادة تركيب المعادلة}$$

حيث ان $y = \text{GDP}$ الحقيقي من السلع والخدمات

$$X = \text{مستوى الاتفاق الداخلي}$$

$$P = \text{المستوى العام للاسعار}$$

$$ax = \text{جزء من الاتفاق المرتبط بالاتفاق الحكومي الداخلي}$$

$$bpy = \text{جزء من الاتفاق الخاص المرتبط بالنتائج الحقيقي غير القابل للتعويض}$$

بالمستوردات

$$p = \frac{(1+a)x}{(1-b)y} \dots\dots\dots 4$$

وبما ان

$$b, a \text{ فيمكن اختصار المقدار } \frac{(1+a)}{(1-b)y} \text{ الى ثابت وليكن } f \text{ المعادلة}$$

$$5 \dots\dots p = f \frac{x}{y}$$

وبموجب المعادلات المذكورة انفاً وفي ظل ثبات GDP في الامد القصير فان معدل التضخم يتغير بتغير الاتفاق الحكومي لكون الاتفاق الحكومي له هيمنة على خلق النقد الاساس في الاقتصاد (داود ولطيف، 2017: ص362 مصدر سابق) . فالانفاق الحكومي العراقي بقي خارج نطاق التوازن الذي ينبغي ان يكون كما في المعادلة (1) مما افقده القدرة على تحقيق الاستقرار والنمو بسبب ضعف استجابة الاقتصاد للاتفاق المتجهة الى الداخل و بروز ظاهرة الركود التضخمي .

بعد المضاعف النقدي احد العوامل الاساسي المؤثر في العرض بجانب النقد الاساسي وان صيغة المضاعف النقدي هي :

$$U = \frac{1}{c+r(1-r)}$$

اذ ان $c =$ تمثل نسبة العملة في التداول الى مجموع عرض النقد

جدول (6) تجارب معاصرة لادارة العوائد النفطية

التجربة	اكتشاف النفط	اسلوب وهدف ادارة العوائد النفطية
التجربة الترويجية	1969	تأسيس صندوق النفط الحكومي عام 1990 هدفه ادارة ايرادات القطاع النفطي على المدى الطويل لمواجهة الالتزامات المالية ومتطلبات الاتفاق العام. تم سراح بتوظيف اموال الصندوق في اسهم تجارية وتسميته بصندوق التقاعد. يقوم الصندوق بفصل العوائد النفطية عن الاقتصاد الوطني والاستهلاك المحلي (شريف: 2009: 358)
نموذج الاسكا	1967	تم انشاء صندوق الاسكا عام 1976 بهدف استثمار (25%) من عوائده البترولية وتوزيع ارباح الاستثمار على كل فرد اثرت اقامته لمدة سنة في الولاية. (منهل: 2010: 1)
التجربة الكويتية	1953	تم انشاء صندوق العوائد عام 1960 وفي عام 1976 تم تسميته صندوق العوائد باسم (صندوق احتياطي الاجيال القادمة) ويدار من قبل هيئة الاستثمار الكويتية وهدف الصندوق هو: توزيع الثروة بين الاجيال حيث تحول دولة الكويت مانسبته (15%) من العوائد النفطية الى الصندوق السنوياً

من النبذة المختصرة لبعض الصناديق السيادية لادارة العوائد النفطية يمكن تحديد بعض الحلول لادارة العوائد النفطية في العراق وتخصيه من فوضي الاتفاق العام وخاصة على المدى الطويل.

الاخذ بالنظر حالة عدم التاكيد بحجم العائد لنا يمكن اتباع مزيج من السياسات لادارة العوائد باعتماد التجربة الترويجية والكويتية معاً من خلال :
اولاً : انشاء صندوق للعوائد النفطية تستقطع مانسبته بين (15%-20%) وتزداد هذه النسبة بنفس معدلات للزيادة التي التحقق في حجم العائدات النفطية.
ثانياً: توقف عن اسلوب زيادة النفقات العامة بنفس اتجاه الزيادة في حجم العائدات النفطية .

ثالثاً: توجيه اموال الصندوق الى الاستثمار ومن الهيئة الوطنية للاستثمار او انشاء هيئة خاصة لادارة اموال الصندوق على ان تركز الاستثمارات على القطاعات الانتاجية(راهي وعلي، 2015).

2- محاولة التعقيم النقدي لمواجهة الركود التضخمي:

وهي العملية التي يقدم بها البنك المركزي من خلال اجراءات بعزل عرض النقد المحلي عن تدفقات الاحتياطي الاجنبي او هي عملية يقوم البنك المركزي من خلالها بتخفيض صافي اصوله المحلية بشكل يجدد من اثر زيادة صافي اصوله الاجنبية على القاعدة النقدية لكون التعقيم يمثل خط دفاع اول ضد الآثار غير المرغوبة للزيادة في تدفقات راس المال الاجنبي على نمو الائتمان المحلي .

ويتم قياس معامل الاعتماد النقدي وق المعادلة الاتية :

$$a = (\Delta NFA - \Delta CC) / \Delta NFA$$

اذا عرفت ان :

a : معامل التعقيم النقدي

ΔNFA : التغيرات في صافي الموجودات الاجنبية لدى البنك المركزي .

ΔCC : التغيرات في العملة في التداول

فتتراوح قيمة معامل التعقيم النقدي من (0-1) عندما تكون قيمته مساوية الى الواحد الصحيح يكون هناك تعقيم تام . اما عندما تكون قيمة مساوية للصفر فانه هناك تعقيم كما يشير لذلك جدول (7)، (ال منشرد والشهيلي، 2017، ص 146-147).

الجدول رقم (7) معامل التعقيم في العراق للمدة (2003-2014) (بليون دينار)

السنوات	صافي الموجودات الاجنبية	تغير في صافي الموجودات الاجنبية	العملة في التداول	تغير في العملة في التداول	معامل التعقيم
2007	38217	—	14232	—	—
2008	58718	20501	18493	4261	0.79
2009	49792	-8926	21776	3283	0.36
2010	57185	7393	24342	2566	0.65
2011	69379	12194	28287	3945	0.67
2012	79968	10589	30594	2307	0.78
2013	88611	8642	34995	4401	0.99
2014	75445	-13166	36072	1077	1.08

المصدر : البنك المركزي العراقي المديرية العامة للاحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية للاحوام (2007-2010) ص 1413

3-ادارة الدين العام لمواجهة الركود التضخمي:

الدين العام الحكومي الخارجي المتوقع (2021-2016) قدر صندوق النقد الدولي حجم الدين الحكومي للعراق ولللسنوات القادمة وكذلك نسبة الى الدين الخارجي والنتاج المحلي وحسب الجدول ادناه :

الجدول رقم (8) حجم الدين الحكومي في العراق للسنوات (2016-2021) مليار دولار

التفصيل	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الدين الحكومي الداخلي والخارجي	118.5	136.5	146.9	153.5	157.1	158.4
مجموع الدين الخارجي	71.6	80.7	84.6	82.7	77.6	70.1
نسبة الدين الحكومي الخارجي الى GDP	47.7	49.6	49.1	44.8	39.2	33.1

المصدر : هاشم، صدام كاطع (2017)، تأثير الاقتراض الخارجي لسد عجز الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية- جامعة البصرة، مجلد 12، عدد 40، ص 243.

كما يبين الجدول (8) بان الادارة الدين العام لم تشر الى تحسن وعدم وجود معالجات جديدة من اجل تقليل الاعتماد على القروض الخارجية في سد عجز الموازنة ومن جانب اخر عدم وجود جديدة كذلك من قبل الحكومة في تعظيم الايرادات غير النفطية . ان تزايد الدين العام وخاصة الخارجي منه يؤدي الى الاختلال في الميزان المدفوعات

الاستنتاجات :

- 1- لم تستطع السياسة المالية والنقدية من تفعيل ادواتها بفعالية وكفاءة حيث اعاقه الوفرة المالية الممتدة بالريع النفطي من اعاقه السياسيين من الاداء الصحيح لها لابل ساهمت تلك السياسات في خلق الارضية المناسبة للركود التضخمي .
- 2- لقد ابتعدت السياسة المالية والنقدية عن الهدف الاساس لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية فلم تكن السياسات المالية والنقدية استجابة لضرورات التنمية الاقتصادية ومواجهة الركود وانما كانت استجابة للمؤثرات السياسية الداخلية والخارجية .
- 3- واجهت السياسات المالية والنقدية في العراق عدة مشاكل ممتثلة بعدم التوكد المالي ، عدم الاستقرار المالي ، وكثافة المتغير الخارجي والوفرة مقابل الندرة ، اغلب الاحيان ، والانكشاف المالي وصعوبة التحكم بالموارد المالية والثروة الوطنية . (الذجاوي 2017:144)
- 4- تميزت السياسة المالية والنقدية في العراق بمجموعة من الخصائص ومنها الاعتمادية شبه المطلقة على اليراد النفطي في تمويل النشاطات الحكومية ، الترابط بين الزيادة والنقصان بين الاتفاق العام والعائد النفطي ، انخفاض الكفاءة التوزيعية للموارد المالية على النشاطات الاقتصادية وتفقو الاتفاق التشغيلي على الاتفاق الاستثماري .
- 5- ان تراجع دور اليرادات غير النفطية في تكوين اليرادات العامة يجعل من الاخيرة تستند بشكل كامل على ايراد الموارد النفطي وان اسعار النفط تحدد دولياً وفق الية السوق ، مما يجعل اليرادات العامة في حالة تبعية شبه تامة الى تلك الالية الامر الذي يجعلها تنقلب وفقاً لاسعار النفط غالباً مما يؤثر سلباً على نفطية الاتفاق العام .
- 6- ان ظاهرة الركود التضخمي تعود الى الاستخدام غير الكفوء لكل من الموارد البشرية والموارد الاقتصادية حيث المعدلات المرتفعة للبطالة الصريحة والمقنعة وانخفاض الانتاجية مع ارتفاع مستوى الاسعار تعطي دلالة على ان الاقتصاد العراقي يعمل دون مستوى امكانيته الانتاجية المتاحة .
- 7- غياب الاسواق المالية والنقدية المتطورة والتي يمكن من خلالها استخدام كلاً من ادوات السياسة المالية والنقدية للسيطرة على ادارة النشاط الاقتصادي وهو ما لا يمكن توفره في اقتصاد العراقي .

الجدول (9) مؤشرات عبء الدين العام 2015 (مليار دينار عراقي)

اجبالي الدين للحكومة	الصادرات من السلع والخدمات	نسبة الدين الى حجم الصادرات %102
44.638	43.442	
اجبالي الدين الخارجي للحكومة	GDP بالاسعار الجارية	%27
44.638	161.421	
اجبالي الدين الخارجي للحكومة	الاحتياطي من العملة الاجنبية	%87.6
44.638	50.927	

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي /تقارير السياسة النقدية . (2015 ، 2016).

الجدول (10) مؤشرات GDP بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة (2007=100)

السنوات	GDP بالاسعار الجارية (1)	GDP بالاسعار الثابتة (2)	معدل نمو GDP بالاسعار الثابتة % (3)	معدل نمو GDP بالاسعار الجارية % (4)	معدل نمو الفجوة الركونية % (5)
2007	111.5	111.5	1.9	16.6	14.7
2008	156.0	120.0	7.5	34.1	26.6
2009	130.6	124.7	4.1	16.2-	12.1-
2010	162.1	132.7	6.5	24.1	17.6
2011	217.3	142.6	7.5	39.1	31.61
2012	251.9	161.1	13.9	17.0	3.6
2013	271.1	173.3	6.6	6.6	0
2014	260.6	169.6	2.1-	3.9-	1.8-

للمدة (2007-2014)

المصدر : - العمود (1) و (2) وزارة التخطيط. النشرات الاحصائية (2006-2011) نقلًا عن اطروحة الدكتوراه (اسراء عبدالرحمن ، 2016).
-والاعمد (3) و (4) و (5) من عمل الباحثين .

التوصيات :

- 1- ضرورة تنوع القاعدة الاقتصادية والتخلص من حالة الاقتصاد الريعي احادي الجانب المعتمد على النفط والتحول نحو اقتصاد متنوع ، تصبح فيه اليرادات غير النفطية هي الاساس في تمويل الموازنة وخاصة الضرائب وليس الموارد النفطية ، لذا ينبغي الاهتمام بالقطاعات الانتاجية وكل ما من شأنه ان يكون مصدرًا واقعيًا لمواجهة ظاهرة الركود التضخمي .
- 2- اعتماد المسألة والشفافية من قبل الحكومة والسلطة النقدية وعملها خلال استهداف الركود التضخمي على تقديم النشرات الدورية بشأن قرارات السياسة

- داود ، سمير سهام ولطيف ، مقداد غضبان (2017). هيمنة النمو الاستهلاكي للانفاق الحكومي وتأثيره في النمو الاقتصادي العراقي للمدة (2003-2014). مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 100، المجلد 53.
- راهي، محمدعلي وعلي، معن عبود (2015). الخيارات المتاحة امام العراق لتعظيم ايراداته النفطية مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، الكوفة، المجلد 12، العدد 35، 2015.
- شريف، ابراهيم (2009). الطفرة النفطية الثالثة و انعكاسات الازمة المالية العالمية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان.
- فارس، ناهي ساري (2012). التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق وسبل معالجها ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، الكوفة، المجلد 13، العدد 37.
- قدي، عبدالمجيد (2003). المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، ص5.

نعمة، نعم حسين (2016). ادارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، الكوفة، المجلد 12، العدد 35.

مهل ، علي عجيل (2010). الاصدقاء الامريكيين ونموذج نفض الاسكا، الحوار المتمدن، بغداد، العدد 2899.

هاشم ، صدام كاطع (2017). تأثير الاقتراض الخارجي لسد عجز الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، البصرة ، المجلد 2 ، العدد 40 ، ص 243.

ثانياً/ الاجنبية

James، A·Daniel، Hedging government. oil price risk ،IMF ،survy ،2001،p.3.

المالية والنقدية والتنبؤات للنشاط الاقتصادي ومدى تأثره بالعوامل الخارجية وفتح باب الحوار مع الاقسام العلمية في الجامعات ومقابل منح الحكومة والبنك المركزي والصلاحيات فأنها يكونان عرضة للمساءلة والمحاسبة من قبل السلطة التشريعية والمجتمع في حالة الاخفاق .

3- من اجل كفاية أثر كل من السياسة المالية والنقدية لمواجهة الركود التضخمي اصبح من الواجب اعتماد سياسة التنسيق ما بين السياسة المالية والنقدية ويعود السبب في ذلك ان الاستقلالية البنك المركزي ممكن ان تكون مقيدة بهيمنة السياسة المالية والمتمثلة بارتفاع حجم الدين الحكومي لدى البنك المركزي الامر الذي يزيد من حجم التوسيع النقدي مما يسبب بعدم كفاءة السياسة النقدية في تحقيق هدف مكافحة الركود التضخمي .

المصادر:

اولاً/ العربية

ابجدمان، مايكل (1999) ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر – الرياض.

اسماعيل، هيثم و هادي، احمد (2010). التضخم في العراق مابعد 2003، اسباب مؤشرات ومعالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 24.

الذجاوي، فرحان محمد حسن (2017). اتجاهات السياسة المالية في العراق في ظل رعية الدولة مجلة الغري ، الكوفة، العدد، 1، المجلد 4.

الاسدي، يوسف علي عبدو روضان ،ميثم عبد الحميد (2014). تحليل اثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي ، مجلة البصرة للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 10 العدد 37.

المعموري، عبد علي كاظم (2007). مستقبل التواجد الامريكي في العراق ، مجلة الابحاث العراقية، العدد 22، مركز حوراي للبحوث الدراسات الاستراتيجية، بغداد ، العراق.

باسم، خميس عبيد (2016). تحليل وقياس العلاقة تفضيل السيولة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014) مجلة الادارة والاقتصاد ، المستنصرية، عدد 109.

نويني، فلاح حسن (2012). الاثار الاقتصادية للايرادات النفطية في العراق بعد عام (2003) مجلة الادارة والاقتصاد ، المستنصرية، العدد، 93.

حمدان، احمد عبد الزهرة (2017). قياس تأثير الصدمة النقدية في العراق (1990-2015)، باستخدام نموذج متجه الانحدار الباقي الهيكلي، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 52.

جمهورية العراق البنك المركزي النشرة الاحصائية السنوية بالدائرة العامة للاحصاء والابحاث ، اعداد متفرقة.

خميس، عبد باسم (2016). تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو GDP ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية العدد 96 مجلد 23 .